الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٧

الاثنين ، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٥/٢٠

نيويورك

المحتويات

الصفحة

البند ٢٢ من جدول الأعمال :
الحالة في في كمبوتشيا : تقرير الأمين العام (تابع) ٩٦٥

الرئيس : السيد عصمت ط . كتّاني (العراق)

البند ٢٢ من جدول الأعمال

الحالة في كمبوتشيا : تقرير الأمين العام (تابع)

١ - **السيد هافان لاو** (فييت نام) ترجمة شفوية عن الفرنسية) : للمرة الثالثة تضطر الجمعية العامة لمناقشة ما يطلق عليه « الحالة في كمبوتشيا » ، رغم تغيب ومعارضة الممثل الحقيقي المشروع لهذا الشعب ، بل والأسوأ من ذلك بمشاركة مغتصبي مقعد هذا البلد في منظمة الامم المتحدة . لهذا السبب أود أولا ان احيط الجمعية العامة علما بالموقف الواضح والحازم لمجلس الدولة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية بتقديم اقتباس من برقية السيد هون سين ، نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية كمبوتشيا الشعبية ووزير خارجيتها الى رئيس الجمعية العامة ، والأمين العام في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، وهو أن :

« وزارة خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية تعبر عن احتجاجاتها العنيفة ضد المناقشات المقبلة حول مشروع قرار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بما يسمى بـ« الموقف في كمبوتشيا » . انه ينطوي على تدخل جديد غير مهذب وغير مقبول في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وانتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة ...

« ... ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ترفض رفضا قاطعا كل قرار يمس كمبوتشيا تعتمده الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة بناء على بيانات مزيفة عن الحالة في كمبوتشيا ، في محاولة لفرض ما يسمى بـ« حل سياسي عالمي » على شعب كمبوتشيا الذي يعيش في حالة طيبة ، دون مبالاة بالاحتجاجات التي أبدتها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية » . [انظر : A/36/596] .

٢ - ان وفد بلادي يؤيد تماما هذا الوقف العادل من قبل جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ويؤكد مرة اخرى اعتراضه على مناقشة البند ٢٢ من قبل الجمعية العامة ، وان أي قرار تصدره الجمعية العامة في هذا الصدد سوف يعتبر باطلا .

٣ - ان وفد بلادي يود مع ذلك أن يؤكد أنه اذا ما تحدث في هذا النقاش فانما ليعرض حقائق الاوضاع السائدة في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا ، خلال الاعوام القليلة الماضية ، رغبة منه في أن يقدم عناصر جديدة للتفكير ، يعرضها على السادة الأعضاء الذين يحبذون تماما الدفاع عن العدل والحق ، في الوقت الذي سوف يعلنون فيه عن رأيهم حول مشكلة يتصدون لها بمسؤوليتهم نحو شعب كمبوتشيا ، وكذلك نحو سلم واستقرار المنطقة .

٤ - فما هي حقيقة الاوضاع السائدة في كمبوتشيا كما اوضحت البرقية التي بعث بها وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، فان الحياة العادية قد عادت الآن الى هذا البلد ، والشعب الكمبوتشي يبعث حاليا من جديد من انقاض نظام بوت القائم على ابادة الاجناس وقد حقق الشعب انجازات ملحوظة في جميع الميادين في فترة تقل عن الثلاث سنوات . وقد نظمت انتخابات عامة ديمقراطية لاعادة مؤسسات الدولة . ان الجمعية الوطنية قد انتخبت ، وتم اقرار الدستور ، كما أن مجلس الدولة ومجلس الوزراء قد اقيما . ولقد تحقق النظام والأمن في جميع ارجاء البلاد . وتعمل السلطة الشعبية بفعالية من أجل رفاهية الشعب ، ولا يفتأ الانتاج الزراعي في الزيادة فهناك ١,٨ مليون هكتار متوقعة لعام ١٩٨١ . وقد استأنفت مئات المؤسسات الصناعية عملها . وتفتح المدارس في العام الدارسي الحالي أبوابها لـ ١,٥ مليون تلميذ . وعادت الحياة الى التعليم العالي ، وانتشرت حملات محو الامية في كل مكان . وقد انتعشت الثقافة القومية ، وتتحسن الصحة العامة كل يوم » .

٥ - ان شهادة الاجانب الذين لاحظوا هذا الموقف على الطبيعة تؤكد هذه الحقائق . فمنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ صدر بيان مشترك عن « اليونيسيف » وعن اللجنة الدولية للصليب الاحمر وهما منظمتان دوليتان مسؤولتان عن عمليات المساعدة الانسانية اشارتا فيه : « ... بعض العناصر التي تؤكد التحسن الملموس الذي طرأ على هذا البلد : لقد اختفى شبح المجاعة كما ازداد محصول الارز الى اكثر من الضعف ، وافتتحت أكثر من ١ ٠٠٠ وحدة صحية و ٥٠٠ ٥ مدرسة ابتدائية ، وعاد معظم اللاجئين الى ديارهم .. »

٦ - ان التطورات الكبيرة التي حدثت في الحياة السياسية في ذلك البلد ، قد تم تحقيقها في جو من الهدوء الكامل ، ودون أن تقع أية حادثة ، وذلك على الرغم من خطط التخريب لكل من الصين وبول بوت اللذين يحاولان تقويض السلطة الشعبية من الخارج . وفيما يتعلق بما يسمى بالاعمال العدائية ، فان ما يحدث في جمهورية كمبوتشيا الشعبية يقل عما يحدث في بعض بلدان رابطة أمم جنوب

Digitized by UNOG Library

شرقي آسيا التي تقوم بعمليات عسكرية وبوليسية داخل اقاليمها لضمان النظام والأمن . ان البيانات العسكرية التي تصدر بصورة منتظمة من بكين ، والخرائط التي تبين مناطق تدعى السيطرة عليها ومناطق اخرى تجري فيها حرب العصابات . والتي يتم توزيعها في أروقة الامم المتحدة ، ليست في الواقع الا اكاذيب تهدف الى خداع الأشخاص الذين لا يلمون بحقائق الأمور .

٧ ـ وما يجدر بنا أن نؤكده هو انه منذ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، أصبح شعب كمبوتشيا مرة أخرى سيدا حقيقيا لبلاده . وبصفة خاصة فان الانتخابات الديمقراطية العامة التي جرت في شهر آيار/مايو الماضي من هذا العام تعد تعبيرا بليغا عن ثقة الشعب وتمسكه بالسلطة الشعبية التي تسيطر بالفعل بالكامل على الاقليم الوطني والتي تدير بكل كفاءة الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد . ان نجاح تلك الانتخابات العامة ، كما أشار الى ذلك بيان صادر عن وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، « يؤكد مرة أخرى ارادة الشعب الكمبوتشي في ان يرفض نهائيا بول بوت وصون صان وسيهانوك وشركاءهم ، وان يستعيد بين يديه زمام مصيره » .

٨ ـ ان النهضة السريعة للشعب الكمبوتشي وتعزيز جمهورية كمبوتشيا الشعبية وسلطتها الشرعية والديمقراطية ، انما هي حقائق لا يمكن دحضها، ومن ثم فهي ابلغ دليل على رفض الادعاءات الكاذبة الموجهة من قبل الدعاية المعادية لذلك البلد .

٩ ـ ان السلطة الشعبية ، منذ توليها الحكم ، قد وضعت وبصورة فورية حدا للنزاعات التي اثارها نظام حكم بول بوت مع جميع البلدان المجاورة ، بما في ذلك تايلند ، واعلنت عن استعدادها لاقامة علاقات حسن الجوار مع تايلند . وهكذا ، وبفضل سياستها الداخلية لاعادة الابناء الوطني وسياستها الخارجية القائمة على السلام والصداقة وعدم الانحياز ، فان جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد اصبحت عاملا اساسيا لاقرار السلام والاستقرار في المنطقة ، وهذا العامل يزداد قوة يوما بعد يوم .

١٠ ـ لقد أشارت بعض الوفود مرة أخرى أمام هذه الجمعية الى موضوع لاجئي الهند الصينية بما فيهم لاجئي كمبوتشيا ، وذلك في محاولة منهم لبث البلبلة حول هذا الموضوع الذي يعتبر من الأساس موضوعا انسانيا . وفي حقيقة الأمر ، فان هذه الهجرة الجماعية لسكان الهند الصينية ترجع في الواقع الى الحروب العدوانية للمستعمرين والامبرياليين والمهيمنين ، وبصفة خاصة بالنسبة لكمبوتشيا ، ترجع الى نظام الابادة الجماعية الذي يدار عمن بعد من قبل دعاة الهيمنة . ويمكن أن يضاف الى هذه الحروب مناورات كل من واشنطن وبكين التي تحرض على الهجرة غير المشروعة واعاقة الهجرة القانونية المنظمة . ووفقا لتقرير داخلي من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين نشرته جريدة لوموند الفرنسية في عددها الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٨١ فان « الولايات المتحدة تشجع الهجرة الجماعية لسكان الهند الصينية . وهذا ما يحول دون استقرار نظام الحكم الشيوعي .. ويظهر للعالم ان سكان الهند الصينية لا يزالون غير مستقرين » . وبناء على ذلك فان شعوب الهند الصينية الثلاثة هم أول ضحايا هذه السياسة . وعلاوة على ذلك فانهم يتعاطفون مع بعض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي سببت لهم هذه الهجرة الجماعية صعوبات اقتصادية واجتماعية وغيرها .

١١ ـ وما يجب علينا أن نؤكده هو انه حتى اليوم ، فان اكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من سكان كمبوتشيا الذين كانوا قد هربوا من نظام الابادة الجماعية قد عادوا الى كمبوتشيا واندمجوا في الحياة الطبيعية لذلك البلد ، وذلك بفضل الجهود الضخمة التي تبذلها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وبصفة خاصة فلقد اعلنت هذه الحكومة عن تأييدها للعودة المرتقبة للاجئين في تايلند ، غير أنه ثمة ضرورة لإبرام اتفاق بين الجانبين لضمان الأمن والظروف الطبيعية لاعادة توطين اولئك اللاجئين . وفي نفس الوقت فان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية لا يمكنها على الاطلاق ان تسمح بالمناورات التي تجرى تحت اسم « العودة الطوعية الى الوطن » والتي تهدف الى تسلل بقايا نظام حكم بول بوت وغيرهم من الرجعيين الخمير بما يسمح بعمليات التدمير والتخريب ضد انجازات شعب كمبوتشيا وحياته السلمية . ان اية حكومة تهتم بالدفاع عن امنها وعن سيادتها لا يمكنها ان تتصرف على نحو يختلف عن ذلك .

١٢ ـ أما فيما يتعلق بوجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا ، فان هذا الوجود يهدف فقط الى مساعدة ذلك البلد في الدفاع عن استقلاله وسيادته ضد تهديد الصين بالتواطؤ مع الامبرياليين وغيرهم من الرجعيين . ان هذا الوجود غير موجه ضد تايلند أو ضد أي بلد آخر في المنطقة . ان قادة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يعرفون ذلك تماما ، بل وقد أكد بعضهم على ذلك علنا . ان كلماتهم تنطوي في الواقع على تناقض واضح . فبينما يدعون بان هناك تهديدا فييتناميا ، نجد ان سلطات تايلند قد رفضت اقتراحاتنا بأن توقع على معاهدة عدم اعتداء ، وان تقيم منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود بين كمبوتشيا وتايلند . بل واكثر من ذلك فان وكيل وزارة الدفاع في الولايات المتحدة السيد كارلوتشي قد اعترف خلال زيارته الاخيرة لتايلند امام صحافة بانكوك في ٢٦ ايلول/سبتمبر الماضي بانه لا يؤمن بوجود خطر غزو فييتنامي لتايلند قادم من كمبوتشيا ولقد قامت هيئة الإذاعة البريطانية في نفس اليوم باذاعة هذا البيان . وفي حقيقة الأمر ، فان التهديد المزعوم من قبل القوات الفييتنامية المرابطة في كمبوتشيا ضد تايلند ليس الا من نتاج جهاز الدعاية لكل من بكين وواشنطن ، سعيا لاخفاء جرائمهما التي ارتكبوها في الماضي ولتحويل الرأي العام عن حرب الاستنزاف ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة .

١٣ ـ وبالتالي فانه لا الحالة المزعومة في كمبوتشيا ولا وجود القوات الفييتنامية في ذلك البلد ، يشكلان مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، بل على العكس تماما فان مولد جمهورية كمبوتشيا الشعبية والتضامن من أجل الكفاح بين بلدان الهند الصينية الثلاثة ، أنما هو عنصر قوي للسلام والاستقرار والصداقة والتعاون في هذه المنطقة .

١٤ ـ أين توجد اذن بؤر التوتر في جنوب شرقي آسيا ، وما هو مصدر هذه البؤر ؟

١٥ ـ في كمبوتشيا ،فان التوتر مازال قائما ، ليس في داخل البلاد ولكن على الحدود مع تايلند . ان هذا الوضع يرجع فقط الى حقيقة أن تايلند تسمح للصين ، والولايات المتحدة بحرية استخدام اقليمها كقاعدة لانتقاء ولتدريب وتجهيز وتموين العصابات المسلحة التابعة لبول بوت وغيرها من الرجعيين الخمير . ومن هذه القواعد تطلق أنشطة الدمار والتخريب ضد اقليم كمبوتشيا . بل والأكثر خطورة من ذلك ، ووفقا للمعلومات التي أشارت اليها وكالة أنباء اس . بي . كيه . لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، فان القوات المسلحة التايلندية ذاتها تنتهك يوميا الاقليم والمجال الجوي والمياه الاقليمية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان مدفعية تايلند ، بصفة خاصة

Digitized by UNOG Library

تقوم بعمليات اطلاق النار المتكررة عبر الحدود وذلك لتغطية عمليات التسلل من قبل عصابات بول بوت .

١٦ ـ واذا كانت مناورات الصين ضد كمبوتشيا معروفة للعالم أجمع ، فان مناورات الولايات المتحدة ، ولو أنها غير معروفة كثيراً ، انما هي في واقع الأمر لا تقل تركيزا ولا تقل تنظيما ، مثلما ورد في مجلة « وور منثلي » البريطانية في عددها الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ . وتذكر هذه المجلة ، بان هناك منظمة ، يطلق عليها مجموعة الطوارىء الكمبوتشية ، أقامها الكولونيل ميشيل الن في ارانيا براثيت تحت ادارة السفير الامريكي في بانكوك ، وتضم هذه المجموعة الضباط القدامى الامريكيين في الهند الصينية ؛ ومن مهام هذه المجموعة أن تقود ، بالتنسيق مع فرقة تايلند المسماة « تاسك فورس ٨٠ » ، الأنشطة الاجرامية لعصابات بول بوت وغيرها من الرجعيين الخمير على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند .

١٧ ـ وهناك على الحدود بين الصين وفييت نام ، وبين الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، يوجد أخطر توتر قد يؤدي الى مخاطر كبيرة وحرب واسعة النطاق يصعب التكهن بعواقبها . وفي حين أن الصين لا تكف عن تهديد فييت نام بحرب عدوانية ثانية ، فهي تستمر في احتلال الأرخبيل الفييتنامي هوانغ ـ سا ـ باراسيلس ـ وتمضي قدما في حشد ٠٠٠ ٤٠٠ جندي ، على مقربة من الحدود ، الذين يقومون بصورة منتظمة بأعمال الاستفزاز والانتهاكات العسكرية . وهناك عشرات من الفرق التابعة لجميع الأسلحة مازالت في حالة تأهب ومستعدة لشن الهجوم ، في حين أن القيادة الصينية تسرع في اعداد خطة لتحديث الجيش والقواعد الجوية والبحرية لاسيما في الجنوب الصيني . وقد نظمت الصين مؤخرا سلسلة من المناورات العسكرية المتتالية ، وهي تبث في قواتها المسلحة الرغبة الجنونية في الانتقام . وعلاوة على ذلك ، فان الصين تجمع الرجعيين بغية اعداد ما يطلق عليه بالجهات المناهضة لكل من فييت نام ولاوس ، وتجمع المرتزقة من بين اللاجئين بغية بث الاضطرابات في فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

١٨ ـ والواقع أنها حرب للاستنزاف في جميع الجبهات ضد البلدان الثلاثة للهند الصينية ، وان هذه الأنشطة الاجرامية تشكل جزءا لا يتجزأ من الأوضاع القائمة على التوتر المطلق والتي تنطوي على تهديد خطير للسلم والأمن في المنطقة .

١٩ ـ وهناك أيضاً حالات من التوتر في البلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا . ويرجع ذلك أساسا لأنشطة التدمير ـ وأيضا للحرب الأهلية التي تقوم بها المجموعات المسلحة الثورية الزائفة التي تدعمها سلطات بكين ـ وان هذه المنظمات لو لم تحصل على معونة خارجية فانه لا يمكنها اطلاقا أن تتمتع بمثل هذه القوة ولكانت قد تلاشت منذ زمن بعيد .

٢٠ ـ ان نظرة الى الوراء تبين أن ما جرى في جنوب شرقي آسيا منذ الحرب العالمية الثانية يؤكد وجهة النظر هذه : وهي حقيقة أن عدم تمتع هذه المنطقة بالسلم والاستقرار ، لا يرجع اطلاقا لما يطلق عليه بالحالة في كمبوتشيا ، بل ان ذلك يرجع الى سياسات ومناورات القوى الخارجية المعادية للحقوق القومية الأساسية لشعوب وبلدان هذه المنطقة . وهكذا كانت هناك الحروب الاستعمارية ضد شعب اندونيسيا وضد شعوب الهند الصينية ؛ هذا فضلا عن الحرب العدوانية الأمريكية ضد شعوب كل من فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوتشيا . وفي الوقت الحالي ، هناك الحرب العدوانية من قبل القائمين على الهيمنة الصينية التي تتبعها حرب الاستنزاف في كافة الجبهات ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ؛ وأخيرا وليس آخرا ، هناك الحروب الأهلية المزمنة ، سواء أكانت كامنة أو صريحة ، وهي تنظم من الخارج خلال العقود الماضية ضد الحكومات الشرعية لبلدان هذه المنطقة .

٢١ ـ وعلى الرغم من الدعاية الخادعة من قبل الامبرياليين والرجعيين ، فان الحقيقة سوف تفرض نفسها تدريجيا وبالتأكيد : وحتى في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فان الساسة الذين يتحلون بالواقعية يقولون هذا علنا . ان مصدر التوتر الحالي في بلدان جنوب شرقي آسيا ـ في الهند الصينية ، وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها ـ يكمن في السياسة القائمة على الهيمنة والتوسع من قبل سلطات بكين ضد سيادة وأمن الدول المستقلة ، وهي سياسة خطيرة لأنها تنتهج بالتواطؤ الوثيق مع الامبرياليين الأمريكيين .

٢٢ ـ على أساس تحليل مشوّه عن عمد للوضع في كمبوتشيا ولعواقبه بالنسبة لجنوب شرقي آسيا ، طرحت مشكلة زائفة ، وأعدّ ما يسمى بحل سياسي شامل ، وتمت الموافقة على هذا من قبل مؤتمر دولي وهناك محاولة الآن لاعتماد هذا الحل من قبل الجمعية العامة .

٢٣ ـ وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يذكركم بالموقف التالي من قبل حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وهو الموقف الذي ورد في بيان وزير خارجية هذا البلد بتاريخ ١٨ تموز/يوليه من هذا العام الذي يقول :

« ان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر ، الذي دعى للانعقاد بناء على مقترح تقدمت به بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بتوجيه من التوسعيين الصينيين والامبرياليين الأمريكيين ، هو خداع الرأي العام العالمي ، وتشويه الموقف في كمبوتشيا ، وتأييد بقايا مؤيدي بول بوت وغيرهم من الرجعيين الخمير اللاجئين الى اقليم تايلند ، وتشجيعهم في أنشطتهم الاجرامية ضد نهضة وتنمية شعب كمبوتشيا ، وعلى النيل من استقلال وسيادة كمبوتشيا . ان هذه المناورات البشعة تتعارض تماما مع حقيقة الموقف في كمبوتشيا ومع العدالة . وهي تمثل تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة » .

« ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية تود أن تؤكد مرة أخرى أنه لا توجد « مشكلة لكمبوتشيا » ، وبالتالي لا يوجد حل لمثل هذه المشكلة . وليس من حق أي بلد ، ولا أية منظمة ، ومن باب أولى ، لا يحق لمجموعة من الخونة المجرمين ضد بلادهم ، أن يتحدثوا باسم شعب كمبوتشيا ، ويتقدموا بتسويات من أجل كمبوتشيا التي ليست في الواقع الا مخططات تهدف الى تدعيم عودة المجرمين التابعين بول بوت . وان الوضع في كمبوتشيا أصبح لا رجعة فيه . وان أية مناورات أو أنشطة تهدف الى المساس باستقلال وبسيادة جمهورية كمبوتشيا الشعبية سوف يكون مآلها الفشل الشائن » . [انظر A/36/402] .

٢٤ ـ ويود وفد بلادي تأييدا لهذا الموقف العادل لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، أن يسترعي اهتمام الجمعية العامة الى ما يلي :

٢٥ ـ ان أي حل لمشكلة معينة لا يمكن أن يكون عادلا الا اذا ارتكز على الحقائق الموضوعية للموقف . وعلاوة على ذلك ، وكما أشرنا الآن ، فان مصدر التوتر الحالي في كمبوتشيا وفي جنوب

Digitized by UNOG Library

شرقي آسيا بصفة عامة أنما يكمن في التهديد الصيني . وعلى ذلك فان المشكلة الأساسية التي يجب أن تحل على وجه السرعة تتمثل في كيفية وضع نهاية لسياسات الاعتداء والتدخل التي تنتهجها الصين ضد شعوب كمبوتشيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام .

٢٦ ـ ان المطالبة بالانسحاب الفوري للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا دون مراعاة الوضع المتفجر السائد على مناطق الحدود بين كمبوتشيا وتايلند من جهة وعلى طول الحدود القائمة بين الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام من جهة أخرى ، انما تعني تماما أن نترك العنان للصين ، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وبالتواطؤ مع تايلند وبلدان أخرى في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لاعادة نظام بول بوت للابادة الجماعية الى كمبوتشيا وحرمان شعبها من حقه المقدس في الدفاع المشروع عن النفس . وسوف يعني ذلك أيضا الاعتراف للصين بحقها في الاعتداء والتدخل ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، وان ننكر على هذه الشعوب حقها في التضامن فيما بينها ومساعدة بعضها البعض في النضال المشترك الذي تخوضه ضد السياسة التوسعية للسلطات في بكين .

٢٧ ـ ان وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا ، قد نتج عن اتفاق أبرم بين كل من جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وهما دولتان مستقلتان ذات سيادة . ولا يحق لأحد أن يتدخل أو أن يمنع الهند الصينية من أن تستعمل حقها في الدفاع عن النفس . ان القوات الفييتنامية سوف تنسحب من كمبوتشيا عندما يزول التهديد بالتدخل والاعتداء من قبل الصين ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة . وفي نفس الوقت ، واذا ما كان للسلم والأمن أن يعودا الى منطقة الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ، فان فييت نام وكمبوتشيا سوف تقرران ، بالاتفاق المشترك فيما بينهما ، الانسحاب الجزئي لقوات فييت نام من كمبوتشيا .

٢٨ ـ ان بعض المندوبين الذين تحدثوا من فوق هذه المنصة قالوا أن وجود القوات الفييتنامية في كمبوتشيا انما يتعارض مع ارادة شعب ذلك البلد . وهنا يطرح سؤال هو « ماذا يعنون بشعب كمبوتشيا » ؟ هل هم الملايين ممن ظلوا على قيد الحياة بعد نظام حكم الابادة الجماعية والذين يقومون باعادة بناء بلادهم وديارهم ويتولون زمام مصيرهم ؟ . أم أنهم عصابة بول بوت من القتلة وغيرهم من الخونة الكمبوتشيين الذين يقيمون في الأقاليم المجاورة ويدعمهم أعداء شعب كمبوتشيا الذين يحاولون دون جدوى اعادتهم الى الحكم في كمبوتشيا ؟ . ان الاجابة تعتبر واضحة جلية بالنسبة لأي شخص يحترم ضميره .

٢٩ ـ وكما جاء في مقال بمجلة فار ايسترن اكونوميك رفيو بتاريخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٨١ ، فان الكمبوتشيين الذين سألهم مراسلو هذه المجلة قد أجمعوا في التأكيد على :

« أنه في الوقت الذي يريد فيه الأجانب انسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا فان سكان كمبوتشيا أنفسهم ، بعد أن تحرروا من أهوال نظام خمير الدامي ، يريدون من الفييتناميين أن يظلوا هناك مادام الخطر الحقيقي لعودة نظام هذا الحكم الدامي قائما » .

٣٠ ـ ومن جهة أخرى فان عواصم مختلفة من بكين الى واشنطن ومن سنغافورة الى بانكوك تطلب اجراء انتخابات حرة وتحاول أن تفرض على شعب كمبوتشيا حكومة ائتلاف مزعومة تضم ثلاث جبهات متنافسة في محاولة لتجميعها بأي ثمن . انهم يتصرفون كما لو كانت كمبوتشيا بلداً دون رئيس وأنه تحت وصاية الصين والولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ما هو الحق الذي يسمح لتلك البلدان بأن تتدخل عمداً في الشؤون الداخلية لبلد مستقل ذي سيادة ؟ . ان الانتخابات العامة والحرة في كمبوتشيا ، انما تدخل ضمن الولاية الوطنية لشعب كمبوتشيا . ان تلك الانتخابات العامة الحرة والديمقراطية ، قد أجريت بحضور عدة مئات من المراقبين الأجانب وباشتراك ٩٧ في المائة من سكان كمبوتشيا . ان تجاهل هذه الحقائق القائمة في كمبوتشيا ومحاولة اعادة نظام حكم مكروه ومرفوض من قبل شعب كمبوتشيا ، لا يتعارضان مع القانون والاخلاق فحسب ، وانما يشكلان أيضا عملا ظالما ضد هذا الشعب الضحية . وسواء أراد البعض أم لم يرد ، فان شعب كمبوتشيا ، اذ يتحكم في مصيره ، قد مارس تماما حقه في تقرير المصير وقد اختار قادته بكل حرية ، كما اختار أيضا طريق التنمية الاجتماعية والسياسية لبلاده ، ولا يمكن لأية قوة رجعية في العالم أن تغير من هذا الاتجاه .

٣١ ـ وفي ظل هذه الظروف فان المؤتمر الدولي المزعوم بشأن كمبوتشيا ، هو عمل زائف أساسا ذلك لأنه يشوه عمدا حقيقة الأوضاع السائدة في كمبوتشيا وفي جنوب شرقي آسيا . ان ذلك المؤتمر قد عقد من جانب واحد وهو يتدخل بطريقة غير مهذبة في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، وهو مؤتمر يسعى الى عودة بول بوت وغيره من الرجعيين الى السلطة .

٣٢ ـ أما فيما يتعلق بسير العمل داخل ذلك المؤتمر ، فانه ينطوي على أمور غريبة جدا لم يشهدها تاريخ الأمم المتحدة من قبل في ضوء التردد والتشكك من قبل العديد من المشتركين في المؤتمر وتطوير ما يسمى بالتسوية السياسية الشاملة من قبل الصين وسنغافورة ، وذلك بوسيلة غريبة تم عن طريقها ايجاد اتفاق مزعوم في الرأي أمام الحاضرين الذي تميزوا باللامبالاة .

٣٣ ـ ان عقد مثل هذا المؤتمر والقرارات التي اتخذها لا يمكن بأي حال أن يشكلا أن تقدم كما يزعم الذين عقدوه . ان ذلك كله انما يمثل محاولة املاء على شعب كمبوتشيا ويشكل عائقا اضافية امام استعادة السلم والاستقرار في المنطقة . ومن المؤسف ان الأمم المتحدة قد اشتركت في هذه المناورة التي تتعارض مع مصالح شعب كمبوتشيا وشعوب منطقة جنوب شرقي آسيا بما يتعارض مع مبادىء الميثاق نفسه وفي تحد للحقيقة والعدالة والقانون . ان جهودا وأموالا كبيرة تبذل في سبيل قضية خاسرة منذ البداية .

٣٤ ـ ان بلدان اتحاد جنوب شرقي آسيا توافق في رأيها على اجراء الحوار ولكنها تطالب بألا يكون ذلك على أساس القرارات الخاطئة الصادرة من الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا والتي رفضتها بالفعل ثلاثة من بلدان الهند الصينية . والواقع ان ذلك لا ينطوي على دعوة الى الحوار ، بل انه محاولة جديدة لاستغلال جهاز الأمم المتحدة لفرض ارادتهم علينا ، وان يمارس الضغط على فييت نام ، وعلى غيرها من بلدان الهند الصينية ، مثلما أعلن ذلك مثل أحد بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من فوق هذه المنصة نفسها . وليس هذا كله الا وهما خالصا ، ذلك لأن شعب كمبوتشيا قد قبل تقديم أكبر التضحيات ليصبح سيدا لمصيره وليس لاستبدال ديكتاتورية بأخرى . ان سيادة فرض القوة على بلدان الهند الصينية ، لم تكن مجزية على الاطلاق . ان كمبوتشيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام ستتغلب على بعض صعوبات اضافية ولكنها لن تكف عن المضي قدما وعن التنمية في جميع المجالات .

Digitized by UNOG Library

٣٥ ـ واذا ما أصرت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على السير في طريق التواطؤ مع الهيمنة والامبريالية ومعارضة شعوب الهند الصينية ورفض الحوار والاصرار على فرض ارادتها ، فانها لن تعمل الا على الحفاظ على التوترات واطالة أمدها وعدم الاستقرار ، وهي النتائج التي عانت هي الأخرى من عواقبها من قبل . ان هذا الأمر لن يؤدي الا الى طريق مسدود ولن يستفيد منه أي بلد من بلدان جنوب شرقي آسيا ولن يخدم السلام أو الاستقرار ولن يؤدي إلى إقامة الصداقة والتعاون في المنطقة ، بل على العكس من ذلك فلن يفيد منه سوى بكين وحدها .

٣٦ ـ ويرى وفد بلادي ان حلا عادلا ومعقولا للمشاكل المتعلقة بالسلام والاستقرار في بلدان جنوب شرقي آسيا ، يجب ان يعتمد على الوضع الحقيقي والشامل في المنطقة ، وعلى احترام الاستقلال ، والسيادة وسلامة الأراضي الاقليمية لجميع دولها ، واحترام مبادىء ميثاق الأمم المتحدة . وانطلاقا من هذه الروح ، فان مؤتمرات وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة التي عقدت على التوالي في فيانتيان في تموز/يوليو ١٩٨٠[1] وفي مدينة هوشي منه في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ وفي بنوم بنه في حزيران/يونيه ١٩٨١ قد تقدمت باقتراحات بناءة [انظر : *A/36/86* و*A/36/328* و*Corr.1*] . وقد قام السيد فون سيبراسيت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتقديم « المبادىء التي تحكم علاقات التعايش السلمي بين مجموعتي بلدان الهند الصينية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل السلام والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا » في هذه الدورة [انظر : الوثيقة *(A/36/561)*] .

٣٧ ـ ان وفد فييت نام يحدوه الأمل الصادق في أن السادة المحترمين ممثلي الدول الأعضاء ، اذ يهتمون بالدفاع عن الحق والعدالة ، سوف يلتزمون بموقف ايجابي لصالح نهضة شعب كمبوتشيا ، والسلام والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

٣٨ ـ وقبل ان اختتم حديثي أود أن أبدي ملاحظة صغيرة بشأن البيانات التي أدلى بها ممثلا كل من الولايات المتحدة الأمريكية والفلبين صباح اليوم من فوق هذه المنصة بشأن بلادي . ولو استمعنا اليهما وهما يتحدثان على هذا النحو البليغ عن التاريخ في الأعوام الثلاثين الماضية ومشاعر التعاطف مع شعبي كمبوتشيا وفييت نام ، لاعتقدنا بأنهما لا يتذكران جيدا ما حدث في الماضي القريب ، حيث كان بلداهما قد قاما بشن حرب عدوانية اجرامية وهي أبشع حرب في التاريخ ضد شعوب بلدان الهند الصينية الثلاثة ، وقد كان أحدهما موضع الادانة من قبل البشرية جمعاء . والواقع ان اولئك أنفسهم هم الذين يسعون الآن الى التخلص من آثار الجرائم التي ارتكبوها في الماضي ، والى صرف اهتمام الرأي العام العالمي عن الجرائم التي يقترفونها في الحاضر ، وذلك بأن يبدوا في صورة المدافع بصدق عن العدالة وعن الحق والاستقلال وتقرير مصير الهند الصينية التي قصفوها من قبل بالقنابل وجلبوا اليها الموت والخراب . ورغم هذه الادعاءات والدعاية الزائفة الساخرة ، فانهملا يستطيعون تحويل الأبيض الى أسود والخطأ الى صواب ، وان مؤامرتهم على شعب كمبوتشيا الذي يعيش الآن في مرحلة النهضة ، ستفشل كما فشلت محاولاتهم من قبل خلال العقد الماضي . ان الذين يحركون الرياح ، يحصون العاصفة في نهاية الأمر .

٣٩ ـ **السيد هيرد** (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أتحدث نيابة عن حكومات الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة الهامة .

٤٠ ـ لقد مر زهاء الثلاثة أعوام منذ وقع غزو فييت نام لكمبوتشيا . ان النظام الذي نصبوه في بنوم بنه مازال يعتمد كلية على فييت نام في بقائه . وبعد معاناة الفظائع في ظل نظام بول بوت البربري ، فان شعب كمبوتشيا التعس لم يستعد بعد استقلاله وحقه في تقرير المصير . وفي الوقت ذاته ، فاننا نجد ان هناك جيشا هائلا للاحتلال مازال موجودا في الريف ولا تلوح في الأفق تسوية سياسية . ولذلك فان الخطر مازال قائما ، والنزاع يمكن ان يتعدى في أي وقت حدود كمبوتشيا . ومع ذلك كان هناك بعض التقدم في العام الماضي . فمن الناحية الانسانية ، فان شبح المجاعة ، على الاقل ، لم يعد يحوم فوق كمبوتشيا ، وبفضل جهود الأمين العام السير روبرت جاكسون ، والوكالات المتخصصة ، واليونسيف في دورها القيادي ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والوكالات غير الحكومية والاستجابة العامة من جانب المجتمع الدولي ، بفضل ذلك كله يبدو ان البقاء المادي لشعب كمبوتشيا أصبح مضموناً رغم انه قد تكون هناك بعض نواحي النقص في العام القادم . واذا ما حدث ذلك ، فان الاتحاد الأوروبي ، ودوله الأعضاء التي أسهمت معا في حوالي ٤٠ في المئة من اجمالي جهود الاغاثة الدولية ، قد يكون مستعدا للنظر في الاسهام بالمزيد . وفي هذا الصدد ، فانني أود أن أشيد بحكمة تايلند الملكية نظرا لتعاطفها وسخائها حيث أنها استوعبت ، ومازالت تستوعب ، اللاجئين الكمبوتشيين بأعداد كبيرة ، رغم الصعوبات الهائلة التي انطوى عليها ذلك الأمر بالنسبة اليها وبالنسبة الى شعب تايلند .

٤١ ـ وعلى الجبهة السياسية ، فقد استمرت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بذل الجهود الدائبة للتوصل الى تسوية . ان جهودها في رأينا تستحق بحق دعم الغالبية العظمى للمجتمع الدولي . ان الدول العشر الاعضاء قد اشتركت في المؤتمر الدولي المعني لكمبوتشيا الذي عقد هنا في شهر تموز/يوليو ، واننا نعرب عن ارتياحنا ازاء نتيجة هذا المؤتمر . ان الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الأطراف المعنية لكي تستخدم تماما اطار الأمم المتحدة سعيا وراء تحقيق حل دائم لشعب كمبوتشيا . ونحن نستمر في الاعتقاد بأن حل مشكلة كمبوتشيا ينبغي أن يقوم على كمبوتشيا مستقلة ومحايدة ، ذات حكومة تمثل الشعب تمثيلا صادقا دون أن يكون هناك أي وجود عسكري أجنبي ، ولابد لكمبوتشيا من الاحتفاظ بعلاقات ودّية مع جميع بلدان المنطقة . ان الدورات القادمة للمؤتمر ، كما نص على ذلك القرار الذي قدمته بلدان جنوب شرقي آسيا ، سوف تمضي قدما بالعملية في العام القادم . ولابد لأية تسوية من أن تعطي شعب كمبوتشيا الحق في أن يقرر بكل حرية شكل حكومته وقيادته . وفي ضوء التاريخ الحديث ، من المهم أيضا ، أن تكون هناك ضمانات بأن حكومة كمبوتشيا في المستقبل سوف تعترف بعلاقات ودّية مع جميع البلدان في المنطقة وخصوصا البلدان الأقرب اليها . وهذه الضمانات ، بطبيعة الحال ، لابد وأن تكون ذات طبيعة متبادلة . وفي الوقت نفسه ، فاننا نود أن نأخذ في الاعتبار الاتفاق من ناحية المبدأ الذي تم مؤخرا بين ممثلي أحزاب كمبوتشيا المعارضة للغزو الذي قامت به فييت نام بشأن اقامة ائتلاف .

٤٢ ـ ان الدول العشر الأعضاء تقدر حقيقة مفادها أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في البحث عن تسوية تحدوها رغبة في خلق ظروف تؤدي الى اقامة منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا خالية من التدخل من جانب القوى الخارجية . ان الانسحاب

Digitized by UNOG Library

الكامل من جانب قوات فييت نام ، يعدّ خطوة جوهرية في اعادة الوضع في كمبوتشيا الى حالته الطبيعية . ان التدابير الفعّالة لابد من اتخاذها أيضا لضمان عدم استطاعة أية مجموعة مسلحة من الحصول على السلطة باستعمال القوة أو التهديد باستخدامها لارهاب شعب كمبوتشيا وحرمانه من حقه في تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يكون الأمر واضحا تماما بشأن موقفنا من نظام بول بوت . نحن نمقت هذا النظام البغيض ، الذي تعدّ انتهاكاته لحقوق الانسان أكثر سفورا وحدّة من أي انتهاكات شهدها التاريخ الحديث . ان شعب كمبوتشيا هو الذي يقرر من ستكون حكومته التي ستنبثق عن الانتخابات الحرة . ودون شك ، اذا ما أعطيت له الفرصة فانه سيرفض نظام بول بوت بشكل حاسم . ان موقفنا متفق مع ذلك ، ويتنافى مع موقف الاتحاد السوفياتي ومؤيدي فييت نام الذين كانوا في خريف ١٩٧٨ معارضين بعنف في اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري وحماية الأقليات ، للجهود الغربية التي توجه لاقناع المجتمع الدولي بالتحقيق في فظائع النظام البغيض لبول بوت .

٤٣ ـ ومهما كان تاريخ وسجل ذلك النظام ، فانه لا يبرر في رأينا الغزو والاحتلال . ومن مصلحة الجميع أن يكون هناك اصرار على عدم قبول التدخل الأجنبي بجميع صوره في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وخوصا تلك الدول الضعيفة والصغيرة التي ينبغي ألّا تتعرض لغزو من جيرانها الأقوياء بأية حجة أو ذريعة . وكما بين أحد الممثلين بكل حكمة أثناء المناقشة حول كمبوتشيا في الجمعية العامة في العام الماضي ، فانه ليست هناك تدخلات « مبررة » أو احتلالات « طيبة » بغض النظر عن صحة الدوافع التي تساق في هذا الصدد . ولا يمكن أن يكون هناك اعتراف بأي حق في فرض حكومات أو أنظمة على بلدان مستقلة .

٤٤ ـ الاتحاد الأوروبي ، سوف يدعم مرة أخرى مشروع القرار الذي قدمته بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من البلدان كما دعم قراراتها في الدورتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وكما تدرك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فلن يكون هناك أي حل سياسي دون الاشتراك والتعاون من جانب جميع الأطراف المعنية في النزاع . ولذلك ، فانه يحدونا الأمل في أن حكومة فييت نام وبقية الحكومات المعنية سوف تعيد تقييمها لقرارها بألا تشترك في المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا ، وسوف تبدأ في لعب دورها في البحث عن تسوية سياسية قائمة على المفاوضة ، وكلما سارعت في هذا الأمر كلما اقترب شعب كمبوتشيا من التمتع بالسلم الذي ينشده .

٤٥ ـ **السيد نايق (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)** : للعام الثالث على التوالي تناقش الجمعية العامة الموقف في كمبوتشيا ، ذلك البلد الذي يستمر في أن يكون مسرحا لمأساة لا مثيل لها وأزمة تهدد السلم في العالم . ومنذ أواخر عام ١٩٧٨ عندما قامت قوات فييت نام بدخول بنوم بنه ، فان المجتمع الدولي كان يبذل جهوداً جبارة وصادقة لحسم الأزمة الكمبوتشية . ان المبادرات التي اتخذت أثناء الدورات المتعاقبة للجمعية العامة وفي المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد مؤخراً ، قد دعت الى التفاؤل الطفيف في اعادة السلم الى هذه الأرض التي تفيض بالآلام . ولكن من الواضح تماما أن نضال شعب كمبوتشيا سوف يستمر دون هوادة مازال هناك تدخل عسكري أجنبي في كمبوتشيا يقمع الممارسة الحرة لحق تقرير المصير لشعب ذلك البلد .

٤٦ ـ ان شعب باكستان يشعر بقلق خاص ازاء مأساة كمبوتشيا لأسباب ثلاثة وهي : أولا ، ان الموقف في كمبوتشيا هو نتيجة لانتهاك مبدأ مقدس ألا وهو عدم التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية للدول ، والذي يعد الامتثال الدقيق له شرطا مسبقا وجوهريا لنظام عالمي يقوم على السلم والمساواة والعدالة . ثانيا ، هناك تواز بين الموقف في كمبوتشيا وبين الموقف في افغانستان الذي يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في منطقتنا وللسلم الدولي . ثالثا ، ان وجود أكثر من مليوني لاجيء افغاني على أرضنا ، قد جعلنا ندرك الحجم الهائل للمشكلة الانسانية التي سببها الغزو العسكري الأجنبي ، والصراع الداخلي في كمبوتشيا ، وشقاء أكثر من مائة ألف لاجيء كمبوتشي ، والعبء الذي وضعه ذلك على كاهل موارد تايلند . واننا نود أن نشيد أيضا بحكومة تايلند التي هيأت الملجأ لهذه المجموعة البائسة من الأسرة البشرية التي شردت من ديارها ونقدر أيضا تلك المسؤولية الانسانية ذات الصفة الدولية التي تقوم بها .

٤٧ ـ ونودّ أيضا أن نشيد بالجهود الواسعة النطاق التي حشدتها الأمم المتحدة وذلك بالقيادة الشخصية للأمين العام ، تخفيفا لوطأة الأحوال البائسة للجوع وسوء التغذية والمرض التي يعانيها شعب كمبوتشيا التعس .

٤٨ ـ ان موقف باكستان بشأن الجوانب الانسانية والسياسية بالنسبة لأزمة كمبوتشيا ، كان موقفا متسقا لا لبس فيه . ان باكستان لم تتغاضى يوماً عن سياسات ابادة الجنس غير الانسانية لنظام بول بوت في كمبوتشيا . وفي الوقت ذاته فان باكستان لا يمكن أن تقبل الاحتلال لهذا البلد باسم انقاذ أهلها من نظام استبدادي . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ليست هناك أية ظروف تسمح لأية دولة أن تغزو دولة أخرى ذات سيادة وأن تفرض نظام عميل عليها . واذا ما بررت التدخلات العسكرية بحجة الاعتبارات الانسانية ، فان هذا سيشكل مهزلة للمبادىء التي تم ارساؤها للقانون الدولي ، تترتب عليها فوضى عالمية تجعل أمن البلدان الأصغر والأضعف في العالم تحت رحمة جيرانها الأكثر قوة . اننا كأعضاء في المجتمع الدولي نلتزم بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، تترتب علينا مسؤولية مقدسة لرفض ومعارضة مثل هذا السلوك الدولي ، سواء كانت الدولة المعتدية كبيرة أو صغيرة .

٤٩ ـ ولقد أعلنت الجمعية العامة معارضتها للتدخل العسكري الفييتنامي في كمبوتشيا بعبارات لا لبس فيها ، كما أكدت الجمعية العامة بقراريها ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ أيضا على الحاجة الملحة لتسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا على أساس الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية منها ، واحترام سيادتها واستقلالها وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره بحرية ودون أي تدخل خارجي . وتحقيقا لهدف التوصل الى مثل هذه التسوية الشاملة ، قضى القرار ٦/٣٥ بعقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشا ، بمشاركة جميع أطراف النزاع في ذلك البلد .

٥٠ ـ ووفقا لذلك ، عقد هذا المؤتمر في تموز/يوليه الماضي واعتمد اعلانا بشأن كمبوتشيا[٢] يعتبر شهادة على الاهتمام الصادق والواقعية التي حاول المشاركون عن طريقها أن يصوغوا تدابير ملموسة للمضي قدما بالعملية التي بدأتها الجمعية العامة للتوصل الى حل سياسي عادل للموقف في كمبوتشيا . ولقد أرسى المؤتمر دعائم ايقاف اطلاق النار في كمبوتشيا وانسحاب القوات الأجنبية منها في اطار زمني محدد ، واستعادة ظروف السلم والنظام داخل ذلك البلد واجراء انتخابات حرة محايدة تحت اشراف الأمم المتحدة ، بحيث

Digitized by UNOG Library

يتسنى لشعب كمبوتشيا كله أن يشترك في هذه الانتخابات وأن ينتخب حكومة من اختياره . ولقد دعا المؤتمر أيضا الى عقد اتفاقات بين الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن وبين جميع بلدان جنوب شرقي آسيا وكذلك جميع الدول الأخرى المعنية ، لضمان الوضع غير المنحاز والمحايد لكمبوتشيا ، واحترام سيادتها واستقلالها ، وعدم التعدي على حدودها .

٥١ ـ ولا داع لإعادة التأكيد على الدور الأساسي والمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في حل الأزمة الكمبوتشية . ان الموقف في كمبوتشيا ليس مسألة اقليمية ، فهو ينطوي على انتهاك لمبدأ أساسي من مبادىء القانون الدولي ، وعلاج ذلك يعد مسؤولية دولية . وذلك ، فاننا نشعر بالارتياح اذ نجد أن دور الأمم المتحدة قد تم الاعتراف به تماما في قرارات الجمعية العامة وكذلك في قرارات المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ولقد طلب من الأمم المتحدة أن ترصد انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، كما أصبحت على عاتقها المسؤولية الكبيرة الخاصة بالاشراف على اجراء انتخابات حرة في كمبوتشيا والحفاظ على القانون والنظام فيها الى أن يتم الانتقال السلمي للسلطة الى الممثلين المنتخبين في ذلك البلد . ان الأداء الناجح لهذا الدور ، سوف يعزز دون شك هيبة هذه المنطقة ويعيد الثقة في فعاليتها لتعزيز ودعم السلم والأمن الدولي .

٥٢ ـ وانه لمن دواعي الأسف أن فييت نام وحلفاءها قد رفضوا الاشتراك في المؤتمر الهام الخاص بكمبوتشيا ، ويحدونا الأمل الصادق في أن يجدوا أنه من الممكن أن يتعاونوا مع اللجنة المخصصة التي أنشأها المؤتمر وأن يدخلوا في مفاوضات فورية بشأن عناصر التسوية السلمية التي حددها المؤتمر . ان استجابة ايجابية من تلك البلدان ، سوف تشكل اسهاما حيويا لوضع حد مبكر للفصل المأساوي الحافل بسفك الدماء والشقاء في الحرب الكمبوتشية المدمرة .

٥٣ ـ اننا لا نود أن نعقب على الدوافع القائمة وراء التدخل الفييتنامي في كمبوتشيا ، ومع ذلك ، فان أحداث الأعوام الثلاثة الماضية قد بينت بوضوح أن عمل فييت نام المشؤوم لم يؤد إلا إلى تقويض الأمل في أن تشهد الهند الصينية عصرا جديدا للسلم والرخاء على أثر انتصار شعب فييت نام البطولي في كفاحه الذي استمر فترة طويلة ضد الامبريالية والاستعمار .

٥٤ ـ واليوم ، فاننا نجد أن احتمالات السلم قد أصبحت أكبر بفضل المحاولات المستمرة لمنظمة الأمم المتحدة وبفضل حسن النية البارز والحكمة التي أظهرتها بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا . اننا نناشد فييت نام أن تقيّم موقفها وأن تنتهز هذه الفرصة لكي تشترك في الجهود الدولية الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية للأزمة الكمبوتشية وذلك في الاطار الذي قدمته الأمم المتحدة ، وهو في صالح جميع الشعوب في المنطقة .واذا ما قبلت فييت نام مبادرة منظمة الأمم المتحدة ، فإنها ستسهم بذلك في تحقيق السلام في الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا وسيكون لذلك أثر صحي على الموقف العالمي المتردي بسبب النزاعات والتوترات المتزايدة .

٥٥ ـ وجنبا الى جنب مع جهود السلم التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة ، هناك بوادر مشجعة لجبهة متحدة بارزة لجميع القوى الوطنية المقاتلة في كمبوتشيا . ونحن نرحب بالبيان المشترك الذي أصدره في سنغافورة في ٤ أيلول/سبتمبر من العام الحالي الأمير نوردوم سيهانوك والسيد صون صان والسيد كيوسامبسون [انظر : A/36/498] فيما يتعلق باتفاقهم من حيث المبدأ على اقامة حكومة ائتلاف . وسوف يتيح ذلك إقامة ائتلاف عملي داخل كمبوتشيا اذا ما تم تنفيذ السلام الواردة في قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الدول المعني بكمبوتشيا . ان مثل هذا الائتلاف سوف يستبعد أيضا امكانية عودة استبداد بول بوت الذي جلب شقاء لا يوصف على شعب كمبوتشيا .

٥٦ ـ وفي الختام ، أود أن أعقب بايجاز على مشروع القرار A/36/L.3/Rev.1 الذي شاركت في تقديمه باكستان والذي تم تقديمه بشكل بليغ من جانب الجنرال كارلوس روميللو وزير خارجية الفلبين . ويؤكد مشروع هذا القرار مرة اخرى على المبادىء الانسانية التي لا خلاف حولها بشأن التسوية السلمية كما انه يؤيد أيضا القرارات الهامة للمؤتمر الدولي المعنى بكمبوتشيا . وبتقديم الدعم لمشروع هذا القرار ، فان الجمعية العامة سوف تقوم مرة أخرى بالاعراب عن قلقها العميق بشأن المأساة المستمرة في كمبوتشيا وتصميمها على السعي الى تحقيق تسوية سلمية للأزمة الكمبوتشية .

٥٧ ـ **السيد كاسمسري** (تايلاند) (**ترجمة شفوية عن الانكليزية**) : لقد عرضت مشكلة كمبوتشيا على الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات متتالية . وتايلاند ، باعتبارها من بلدان المواجهة تأثرت بهذه المشكلة خلال السنوات الثلاث الماضية ، ترغب في أن ترى تسوية سياسية شاملة عاجلة للمشكلة الكمبوتشية تقوم على مبادىء الميثاق وقراراتها ذات الصلة ، وأسباب ذلك واضحة وهي :

٥٨ ـ أولا ، ان تايلاند وجميع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ترغب في أن ترى نهاية فورية للقتال في كمبوتشيا والانسحاب الكامل للقوات الفييتنامية من ذلك البلد . ان استمرار النزاع لن يخدم مصالح أي بلد في المنطقة . وليس لفييت نام أي سبب في مشروع محاولة فرض حل عسكري في كمبوتشيا على شعب ذلك البلد .

٥٩ ـ ثانيا ، ان شعب كمبوتشيا يود أن يسمح له بممارسة حقه في تقرير المصير بعيدا عن أي احتلال أجنبي ودون أي تدخل خارجي أو قسر كما يقضي بذلك الميثاق وقواعد القانون الدولي . وطالما أن القوات الفييتنامية لم تنسحب بكاملها من كمبوتشيا ، فان شعب كمبوتشيا لن يتمكن من ممارسة تلك الحقوق بحرية . ولذلك السبب ، فان الانتخابات المزعومة التي نظمت مؤخرا في بداية هذا العام في كمبوتشيا ، لم تكن الا تزييفا منظما في ظل القوات الأجنبية المحتلة ودون مشاركة من جانب الشعب .

٦٠ ـ ثالثا ، وبالتالي فان موقف فييت نام قبل الغزو وبعده قد أعطى بعدا دوليا كبيرا لتلك المشكلة . ان القوات الاجنبية قد تدخلت في ذلك الأمر ، سواء أعجب ذلك فييت نام أم لم يعجبها . ان اطالة أمد المشكلة وعدم وجود حل سياسي شامل ، لا يمكن أن يؤدي الا الى زيادة واحتدام تلك المنافسة والمواجهة .

٦١ ـ رابعا ، ان مشكلة اللاجئين الكمبوتشيين كنتيجة من نتائج التدخل الفييتنامي العسكري ، لا يمكن أن يتم حلها بصورة فعالة دون حل سياسي شامل ، وطالما بقيت القوات الأجنبية في كمبوتشيا وطالما استمرت المعارك ، فليس هناك أمل في ايجاد حل فعال حقيقي دائم لمشكلة اللاجئين الكمبوتشيين .

٦٢ ـ وأخيرا ، وليس آخرا ، اذا أردنا أن نأخذ عبرة من دروس التاريخ ، ومع مراعاة الحالة الراهنة ، فلابد من أن يعترف المعنيون الآن بأن كمبوتشيا لا يمكنها الاسهام في العمل على اقرار السلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا الا اذا كانت بلدا حرا مستقلا ومحايدا وغير منحاز . وللتوصل الى ذلك الهدف ، فمن الضروري

Digitized by UNOG Library

العمل على ايجاد تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا تأخذ في الاعتبار المصالح والاهتمامات المشروعة لجميع الأطراف ، وفوق ذلك فلابد من تأكيد حقوق شعب كمبوتشيا غير القابلة للتصرف وخاصة حقه في تقرير المصير . فاذا فعلنا ذلك ، فلا يمكن أن يسمح لأي بلد بالتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا أو أن يسعى الى فرض سيطرته اداريا على حكومة ذلك البلد ، فمن حق شعب كمبوتشيا وحده أن يتخذ ذلك القرار بنفسه .

٦٣ ـ وعلى ذلك ، فان وفد بلادي يرحب بالجهود التي تبذل من جانب الكمبوتشيين تحت رئاسة الامير سيهانوك والسيد سون سان والسيد كيوسامغان ، لتشكيل ائتلاف وطني ضد القوات المحتلة . وطالما أن فييت نام تحاول أن تسعى الى فرض سلطتها العسكرية على شعب كمبوتشيا ، فليس أمامنا أي اختيار ، ولابد وأن نعترف بشرعية الكفاح من قبل الشعب الكمبوتشي البطل لتحرير وطنه من الاحتلال الاجنبي والوجود غير المشروع حتى يتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي أو قسر .

٦٤ ـ وبقصد تحقيق ذلك الهدف ، فقد اقترحت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا عقد مؤتمر دولي بشأن كمبوتشيا وهو الوارد في قرار الجمعية العامة ٦/٣٥ . وبتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ، فقد عقد ذلك المؤتمر في تموز/يوليه الماضي . وكانت نتائج ذلك المؤتمر مشجعة ، فقد تم بتوافق الآراء ، اصدار اعلان[١] وقرار[٢] بشأن كمبوتشيا يقضي بين عدة أمور اخرى بانشاء لجنة مخصصة لذلك الغرض . وينص الاعلان على اطار بناء منطقي لحل شامل لمشكلة كمبوتشيا ، كما يؤكد على انسحاب جميع القوات الاجنبية منها وعلى اعادة استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وحقها في تقرير مصيرها ، وعلى التزام جميع الدول بعدم التدخل في شؤون كمبوتشيا الداخلية . وكل ذلك يشكل المبادىء والمقومات الأساسية لأي حل عادل ودائم لمشكلة ذلك البلد . ويؤكد الاعلان أيضا ان من حق كمبوتشيا ، مثل سائر البلدان أن تحصل على الاستقلال والسيادة ، وأن تكون خالية من كل تهديد خارجي وتدخل مسلح ، وحرة في تقرير مصيرها ومتابعة تنميتها وتحقيق حياة أفضل لشعبها ، في جو من السلام والاستقرار واحترام حقوق الانسان . ومع ذلك ، فبدلا من فرض أية وجهة نظر ، فان الاعلان يدعو الى مفاوضات سلمية بين جميع الاطراف وبذل جهد للوصول الى حل مرض ومقبول من الجميع على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وينبغي أن تقوم تلك المفاوضات على العناصر الآتية : وقف القتال وانسحاب القوات الاجنبية تحت اشراف الأمم المتحدة ، واتخاذ التدابير الكافية للحفاظ على السلام والأمن في كمبوتشيا ، وتنظيم انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة . ان الاعلان يؤكد كذلك ، على ضرورة عقد اتفاقات واتخاذ تدابير مناسبة تضمن احترام جميع الأطراف لنتائج تلك الانتخابات الحرة ، كما يشير الاعلان الى اتفاق جميع الأطراف المعنية لتأمين مستقبل ثابت ووضع مستقر لشعب كمبوتشيا .

٦٥ ـ ان التسوية السلمية للمنازعات ، هي أحد المبادىء الأساسية الواردة في الميثاق . وفي أغلب الحالات يتوقف ذلك على الارادة السياسية وحسن نوايا جميع الأطراف المعنية مباشرة سواء أكانت ترى أية جدوى من الدخول في تلك المفاوضات أم لا . وبالنسبة لمشكلة كمبوتشيا ، فان العبء الأكبر يقع على عاتق فييت نام التي مازالت تدعي أن الوضع في كمبوتشيا لا رجعة فيه . وعندما تقبل فييت نام أنه لا يمكنها أن تحتل أو أن تخضع لسلطانها دولة أخرى مستقلة ذات سيادة ، رغم ارادة شعب هذه الدولة فان عملية المفاوضات ، من خلال اطار المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، ينبغي لها عندئذ أن تبدأ لايجاد تسوية دائمة ترضي الجميع .

٦٦ ـ ان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا قد اتخذ ايضا بتوافق الآراء قراراً بانشاء لجنة مخصصة لمساعدة المؤتمر والقيام بمهام مناسبة لمتابعة حل تفاوضي . ان وفد بلادي يثق في أن تلك اللجنة المخصصة وكل عضو من أعضائها سوف يلعب دورا هاما في تنفيذ تلك المهمة الواردة في الاعلان وفي قرار المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٦٧ ـ وكما وضح مما سبق ، فان الاعلان والقرار الخاصين بالمؤتمر ، يقدمان اطارا منطقيا ومعقولا لحل مشكلة كمبوتشيا بصورة شاملة ، ويأمل وفد بلادي في أن يكون ذلك التقييم عادلا للاسباب التالية .

٦٨ ـ أولا وقبل كل شيء ، ان حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره ، وحق كمبوتشيا في الوجود كبلد حر ومستقل ، أمر معترف به ويشكل العنصر الأساسي لحل هذه المشكلة . ثانيا ، ان مصالح البلدان المجاورة لكمبوتشيا والبلدان الأخرى قد أخذت في الاعتبار . ثالثا ، ان عملية التفاوض ليست عملية فرض ارادة طرف من الأطراف على الطرف الآخر ، بل هي عملية للتفاوض السلمي والحل السلمي مع الاعتراف الكامل بالحقوق الشرعية ومصالح جميع الأطراف ، وعملية يدعى جميع الأطراف للاشتراك فيها . رابعا ، ان مشكلة كمبوتشيا وهي السبب الجذري لعدم الاستقرار الحالي ، ولتزايد وجود وتنافس القوى الكبرى في منطقة جنوب شرق آسيا وتنافسها ، سوف ينظر بها سلمياً . أما اذا تركنا هذه المسألة جانبا ، فاننا سنثير نزاعات ومشاكل جديدة في المنطقة وسنزيد من تنافس القوى الكبرى ، وسوف يكون في ذلك اضرار بمصالح جميع شعوب هذه المنطقة . خامسا ، ان مثل هذا الحل الشامل ، كما يصوره الاعلان الصادر عن المؤتمر ، سوف يحل مشاكل أخرى ناتجة عن هذا النزاع في كمبوتشيا ولا سيما مشكلة اللاجئين والتوتر المتصاعد في المنطقة .

٦٩ ـ ان الحل السياسي الشامل لمشكلة كمبوتشيا كما هو وارد في وثيقة المؤتمر الدولي سوف يفتح عهدا جديدا لسلام دائم واستقرار ، وتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا ، كما سوف يسمح لبلدان هذه المنطقة بأن تضاعف جهودها لتحقيق منطقة سلام وحرية وحياد مع التخلص من كل تدخل وتنافس أجنبي . وسوف تتمكن بلدان هذه المنطقة بذلك من أن تكرس جهودها للتنمية الوطنية واعادة البناء الوطني . وهذا هو الهدف الأساسي الذي يؤمن وفد بلادي بأنه يتفق مع تطلعات جميع الشعوب .

٧٠ ـ ان السيد كارلوس روموللو وزير الشؤون الخارجية للفلبين في بيانه الرائع هذا الصباح قد قدم لنا بصورة واضحة مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* . وبوصفنا أحد المشتركين في تقديم هذا المشروع ، فان وفد بلادي يود أن يشير الى أن مشروع القرار هذا ، مثله مثل القرارين ٢٢/٣٤ و ٦/٣٥ اللذين اعتمدا في السنتين الماضيتين ، يتكون من جزئين : الجزء السياسي والجزء الانساني . ففيما يتعلق بالجزء السياسي فانه يسجل نتائج المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا ، أما الجزء الانساني فيختص بمشكلة اللاجئين الكمبوتشيين وفي هذا الصدد ، فان وفدي يرغب في أن يعرب عن تقديره العميق للبلاد المانحة والأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الانسانية الدولية الأخرى وجميع الوكالات الطوعية التي قدمت مساعدات ذات قيمة عظيمة لبلدي في جهودنا المشتركة لصالح اللاجئين الكمبوتشيين . وبينما تدرس معونات الاغاثة داخل

Digitized by UNOG Library

كمبوتشيا ، ومازال الكمبوتشيون على الحدود وفي مراكز تايلند في حاجة الى مساعدات دولية لحين عودتهم سالمين الى وطنهم .

٧١ ـ ان وفد بلادي يؤيد بشدة مشروع القرار ، ويوصي الجمعية العامة بالموافقة عليه .

٧٢ ـ وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أشير الى بعض المزاعم التي ذكرها مندوب فييت نام ضد تايلند في بيانه بعد ظهر اليوم .

٧٣ ـ ففي جزء من بيانه زعم أن التوتر في جنوب شرق آسيا يرجع الى حقيقة أن تايلند سمحت لبعض البلدان باستخدام أراضيها كقاعدة لأنشطة عسكرية ، تأييدا لكمبوتشيا الديمقراطية التي تعترف بها حكومة بلادي كما تعترف بها الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فان مندوب فييت نام قد زعم أن القوات المسلحة لتايلند وقنابل مدفعيتها تنتهك يوميا أراضي كمبوتشيا .

٧٤ ـ ان هذه المزاعم الخطيرة لا تفتقر الى الحقيقة فحسب ، ولكنها تستخدم استخداما شريرا لستر أعمال العدوان الصارخة من جانب قوات الاحتلال الأجنبية .

٧٥ ـ ان الأسئلة الحقيقية هي : أولا ، الى أي بلد تنتمي هذه القوات التي يبلغ عددها ٢٠٠ ٠٠٠ والتي تشن الحرب ضد شعب كمبوتشيا ؟ ثانيا ، من الذي يقدم المساعدات السخية ويقدم الامدادات الحربية المكلفة لتلك القوات الفييتنامية التي تشن الحرب للاحتفاظ باحتلالها غير المشروع لكمبوتشيا ؟ ثالثا ، لمن تكون هذه القوات التي تشن الهجمات المسلحة باستمرار على أرض تايلند من كمبوتشيا ؟ .

٧٦ ـ ان هذه الأحداث المتعددة لانتهاك سيادة تايلند قد أبلغت في حينها للأمم المتحدة ووزعت كوثيقة من بين الوثائق الرسمية للأمم المتحدة .

٧٧ ـ وعلاوة على ذلك ، فان مندوب فييت نام قد أشار الى نشرة تسمى « حرب » لتشويه سمعة تايلند ، وهي تشير الى ما يدعى بقوة الطوارىء الكمبوتشية . والسؤال الفعلي هو من الذي أشعل برميل البارود في كمبوتشيا ؟ .

٧٨ ـ وفضلا عن ذلك ، فان القوة التايلندية المكلفة بالعمل وعددها ٨٠ قد أشير اليها في هذا البيان . ان وجود هذه الوحدة معروف جيدا ، ومهمتها الوحيدة هي القيام بتنسيق المساعدة الدولية للاجئين في علاقة عمل وثيقة مع مفوضي الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ، وكذلك مع المنظمات الدولية مثل الصليب الأحمر الدولي وجميع الوكالات الطوعية المعنية .

٧٩ ـ ان حسن نية تايلند فيما يتعلق بالموقف المتوتر على الحدود مسجل ، لاسيما موقفنا من اقتراح تعيين مراقبين للأمم المتحدة على الجانب التايلندي من الحدود . ولكن هذا الاقتراح قد رفض من جانب فييت نام . ولذلك فانه يحق لي القول بأن القضية تتحدث عن نفسها .

٨٠ ـ **السيد تروكو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية)** : اليوم اذ تبحث الجمعية العامة مرة أخرى مسألة كمبوتشيا لا يسعنا الا أن نذكر بأنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بعد أن سيطرت القوات الفييتنامية على هذا البلد منتهكة بذلك جميع مبادىء الميثاق ، فان الغزاة قد أكدوا ـ تماما كما أكد رئيس وفد فييت نام بعد ظهر اليوم ـ أن الأمر يتعلق بعملية لا رجعة فيها ، وأن المجتمع الدولي يتعين عليه في يوم من الأيام أن يعترف بذلك الوضع كأمر واقع .

٨١ ـ لقد أنقضت ثلاث سنوات وثبت أن الحقيقة مختلفة تماما . ان الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ترفض الأعتراف بشرعية الادارة الفييتنامية في كمبوتشيا . وتطالب بسحب قوات فييت نام من هذا البلد . وذلك وارد في قراري الجمعية العامة ٣٤/٢٢ ، ٣٥/٦ وكذلك في اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، ومختلف البيانات الصادرة عن دول حركة عدم الانحياز .

٨٢ ـ ان غزو فييت نام لكمبوتشيا ، هو مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره وبصورة خاصة للبلدان النامية التي تستطيع بحق ان تطلق على نفسها انها غير منحازة ، لأن هذه البلدان تفهم ان أقوى ضمان للعيش في سلام هو الاحترام الدقيق لمبادىء وأغراض الميثاق ، وبصفة خاصة ذلك المبدأ الذي يوضح دون أي غموض مدى الحاجة الى الامتناع عن اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل انتهاك هذا المبدأ .

٨٣ ـ وخلال المناقشة العامة في هذه الدورة ، فقد ذكر وزير خارجية بلادي ما يلي :

« اننا نعتقد ان الوقت قد حان بالنسبة لنا جميعا ، انطلاقا من المبادىء التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ، لكي ندافع بشكل صريح وبحزم عن هذه الأهداف والمبادىء ، ونؤيد ضرورة تطبيق العقوبات التي تفكر المنظمة في فرضها على المعتدي » . [**الجلسة ٢٣ ، الفقرة ١٢٨**] .

٨٤ ـ ان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا والذي عقد في تموز/يوليو من هذا العام تنفيذا للقرار ٣٥/٦ الصادر عن الجمعية العامة ، قد أظهر بوضوح الارادة السياسية لمعظم البلدان في ان يبدأ حوار بناء بشأن مستقبل كمبوتشيا . ومرة اخرى ، فاننا نؤيد الاعلان الدولي الذي صدر هنا ونعبر عن عزمنا على مواصلة جهودنا بالتشاور مع المجتمع الدولي لكي تقوم كمبوتشيا حرة مستقلة يمكن اعتبارها بحق دولة غير منحازة .

٨٥ ـ ونحن نعتقد ان انجازات الأمين العام وكذلك ممثله الخاص السيد ايسافي ، يمكن اعتبارها ايجابية لانها قد اسهمت في تهيئة جو صالح للمفاوضات . كما نعتقد ان اللجنة المخصصة للمؤتمر سوف تيسر هذه المهمة الى ان يصبح من الممكن التوصل الى اتفاق سياسي عام يأخذ في الاعتبار مصالح جميع دول المنطقة ، ويضمن ممارسة الحقوق الوطنية لشعب خمير .

٨٦ ـ وفضلا عن ذلك ، لابد ان تكون هناك اولوية خاصة للتغلب على المحنة التي يعانيها آلاف اللاجئين الكمبوتشيين في الوقت الحاضر ، وقد أثر ذلك الوضع على تايلند بصورة كبيرة . ونحن نكرر لشعب هذا البلد ولحكومته امتناننا وعرفاننا بالجميل . كما ان بلادي قد اسهمت في الجهود التي تبذلها الجمعية العامة لمساعدة اللاجئين الذين اضطروا الى مغادرة ارض كمبوتشيا . ونحن نؤيد دون تحفظ أعمال المساعدة الصادقة التي قدمتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والهيئات الدولية وبصفة خاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضي الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي تلقت هذا العام جائزة نوبل للسلام وهي جديرة بها .

٨٧ ـ ولقد قرأنا بارتياح ، البيان المشترك الذي صدر عن قادة المقاومة الكمبوتشية في بداية الشهر الماضي . ونحن نعتقد ان التفاهم

Digitized by UNOG Library

والتعاون بين جميع الأطراف ، سوف يساعدان على تطبيق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن المستقبل السياسي لكمبوتشيا . وبهذه الروح ، فانه لما يشرف وفدي ان يكون بين المشتركين في تقديم مشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة والذي يرمي الى التوصل الى حل معقول وسلمي لمشكلة كمبوتشيا .

٨٨ ـ وفي الختام اسمحوا لي ان اذكركم بوجهة نظر حكومتي وهي ، ان الانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال ، واحترام سيادة وسلامة اراضي جميع بلدان المنطقة ، وكذلك الممارسة الكاملة لحق تقرير المصير لشعب خمير ، سوف تؤدي جميعها الى وضع حد للمصاعب التي يعانيها هذا الشعب منذ ثلاثين عاما .

٨٩ ـ **السيد سوجا** (تشيكوسلوفاكيا) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : دون مشاركة الممثلين الحقيقيين الشرعيين لجمهورية كمبوتشيا الشعبية رغم ارادة الاغلبية الساحقة لشعب ذلك البلد وكنتيجة للمناورات الخبيثة ، فاننا نجد انفسنا مرة اخرى مضطرين الى مناقشة مسألة تدخل اساسا ضمن الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة .

٩٠ ـ ان هذه المناقشات العقيمة التي لا يمكن ان تسفر عن شيء بناء ، تتعارض تماما مع المبادىء والاغراض الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ولهذا السبب ، فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الشعبية ترفضها رفضا قاطعا وحاسما باعتبارها تدخلا عنيفا وصارخا في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ولا يمكن اعتبارها سوى محاولات يلجأ إليها لاساءة استغلال هيبة هذه المنظمة وتخريب سلطتها .

٩١ ـ وخلال فترة تربو على عامين ونصف العام التي انقضت منذ ان تمت الاطاحة بنظام بول بوت الذي كان موضع إدانة دائمة ، فان شعب كمبوتشيا البطل ، بقيادات ممثليه الشرعيين الذين حظوا بتأييده الاجماعي في الانتخابات الحرة الاخيرة التي جرت في ايار/مايو ، قد حقق تقدما هائلا لاشك فيه في إعادة الحياة الطبيعية الى البلاد . ونجح في تحقيق زيادة ملحوظة في الانتاج ، وعادت الى السوق وظائفه الاساسية واستعادت عملة البلاد سعرها الأصلي . ولقد دافع هذا الشعب بنجاح عن الانجازات التي حققها ببذله الكثير من الجهود ، وتغلب على العواقب الوخيمة التي خلفها نظام بول بوت المسؤول عن ارتكاب جرائم الابادة ضد شعبه وعن كارثة اجتماعية واقتصادية لم يشهد لها التاريخ مثيلا وقد أدت الى تدمير البلاد .

٩٢ ـ ان شعب كمبوتشيا تحت قيادة مجلس الدولة وهو الممثل الشرعي والحقيقي للشعب ولسلطة الشعب في جميع أنحاء الدولة ، بصفة قانونية وواقعية ، قد أحرز تقدما ملموسا لتحقيق تلك الأهداف التي تأكدت في الدستور وفي غيره من التشريعات التي أقرها مجلس الشعب ، ومن بينها البرنامج الذي أقره ذلك المجلس للتنمية الاقتصادية للبلاد بهدف القضاء نهائيا على آثار نظام الحكم السابق ، ومحاولة اصلاح اقتصاديات البلاد وضمان زيادة الانتاج الغذائي للشعب .

٩٣ ـ وكان من الممكن أن يزداد مجال هذا النجاح الأكيد اتساعاً لو لم توجد المحاولات اليائسة من قبل البعض من الخارج لزيادة تعقيد المشكلة ولتأييد مجموعة من الأفراد الذين يعتبرون ، سواء من الناحية القانونية أو السياسية أو الأخلاقية ، قد فقدوا منذ زمن بعيد كل حق لهم في التحدث في هذه المنظمة ، وهي المنظمة العالمية الدولية الحكومية والسلمية ذات الأهداف الانسانية ، مهما كانت الأسماء أو الأقنعة أو الشعارات التي يتخفون خلفها ، وسواء أطلقوا على أنفسهم « جبهة » أو أطلقوا على أنفسهم أي أسم آخر ، ومن الممكن القول بأنه لو لم تجد هذه المساعدة من الخارج لكان من المستطاع ، منذ زمن بعيد ، حل هذه المشاكل الدقيقة ، ولكان السلام والاستقرار قد عاد الى منطقة جنوب شرقي آسيا بكاملها .

٩٤ ـ إننا ، مثل دول عديدة أخرى ، نتساءل : ما هي أهداف أولئك الذين يحتقرون حقيقة الأمر الواقع ومازالوا يغذون عقولهم بالأوهام الخيالية كما لو كان من الممكن حقا تغيير الأوضاع القائمة في كمبوتشيا . هل يريدون حقا أن يدافعوا عن مصالح شعب كمبوتشيا ، أم أنهم يريدون الدفاع عن مصالحهم الشخصية ؟ هل من الممكن أن يساعد شعب كمبوتشيا على حل المشاكل التي ورثها بقرارات شبيهة بذلك القرار المعروض على الجمعية العامة ؟ في رأينا ان ذلك غير ممكن ، ولذا فاننا نعترض تماما على مشروع القرار *A/36/L.3/Rev.1* الذي لا يخرج عن كونه يخدم مخططات الامبريالية العالمية والهيمنة من قبل بكين ، كما أنه ليس في الواقع سوى استمرار مهين للسياسة التي فشلت من قبل والتي ليس لديها الآن أية فرص للنجاح . ان مشروع هذا القرار ، سوف يكون مصيره نفس مصير جميع المحاولات السابقة بغض النظر عن المحفل الذي عرضت فيه بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

٩٥ ـ ان الوضع السائد في كمبوتشيا أصبح لا رجعة فيه سواء كان ذلك يروق للبعض أم لا يروق له . ان هذا الوضع يتمشى تماما مع ارادة وتطلعات الغالبية العظمى من سكان ذلك البلد المسالم غير المنحاز . ولقد تقدمت حكومة ذلك البلد بالاشتراك مع غيرها من حكومات بلدان الهند الصينية باقتراحات بناءة مرنة وواقعية في رأينا بهدف التوصل الى حل حقيقي لمشاكل المنطقة وذلك لتعزيز السلم والأمن فيها . اننا نؤيد دون تحفظ جميع هذه الاقتراحات ذلك لأنها تهدف الى ذكر المفاوضات والحوار السلمي والبناء بين بلدان الهند الصينية وبين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وبعبارة أخرى . فان هذه الاقتراحات تعتبر تماما هي نفس ما يطالب به دائما بصوت عال من فوق هذه المنصة .

٩٦ ـ ان تشيكوسلوفاكيا من جانبها وعلى ضوء الاحتياجات الحقيقية والحيوية لكمبوتشيا ، تسعى الى تقديم قدر كبير من المساعدة لها والى التعاون معها الى أقصى حد ممكن . وذلك تحقيقاً للنتائج زيارة السيد جوستاف هوساك رئيس تشيكوسلوفاكيا الى كمبوتشيا والتي تمت في العام الماضي ، وزيارة السيد هنغ سامران رئيس المجلس الوطني في كمبوتشيا الى تشيكوسلوفاكيا ، وقد اضفت هاتان الزيارتان صبغة جديدة على نوعية العلاقات القائمة بين بلدينا . وفي هذا العام فان السيد هون سن رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد أتى الى تشيكوسلوفاكيا مما زاد من تعزيز العلاقات بين بلدينا . واننا سوف نمضي قدما في السير على هذا الطريق ولن نحيد عنه وذلك لنقدم اسهامنا المتواضع في التسوية السلمية والسريعة بقدر الامكان لهذه المشكلة الملحّة .

٩٧ ـ **السيد كرافيتس** (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (**ترجمة شفوية عن الروسية**) : ان موقفنا الخاص فيما يتعلق بما يسمى بالحالة في كمبوتشيا والذي فرض على الأمم المتحدة والاختلاف الأساسي على ادارجه كبند في جدول أعمال هذا العام ، قد تم الاعراب عنه من جانب وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في اجتماع المكتب . ومن المؤسف أن الدول الاستعمارية

Digitized by UNOG Library

وقوى الهيمنة الصينية قد توصلت الى جذب الأمم المتحدة الى هذه المناقشة التي لا طائل من ورائها ، ونتيجة لذلك فقد طرأ موقف متناقض .

٩٨ ـ ففي بلد ذي سيادة وهو جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية حيث نجد حياة سلمية عادية وحيث تتمتع أجهزة السلطة بدعم الشعب وتعمل في نظام ، نجد أيضا أن هناك أجهزة معينة تحاول أن تفرض على الأمم المتحدة مناقشة الحالة في ذلك البلد ، في الوقت الذي تعوق فيه منح حكومته الشرعية الحق في الاشتراك في أعمال الجمعية العامة والتعبير عن آرائها بشأن التطورات في بلدها وفيما حوله .

٩٩ ـ ان أي شخص يتسم بالتعقل والموضوعية ، يمكنه أن يرى بكل وضوح أنه ليست هناك أية مشكلة كمبوتشية ، فلقد أزيلت هذه المشكلة من جانب شعب كمبوتشيا نفسه ، كما انتقل الموقف في جمهورية كمبوتشيا الشعبية الى المكان الملائم ، عندما قضى على النظام الاجرامي المبيد للجنس البشري لبول بوت . ان محاولات انتهاك سيادة واستقلال جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية . مآلها الفشل .

١٠٠ ـ وعلى ضوء هذه النتائج وتقديرات الموقف ، يرى وفد أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه من الضروري الاعراب عن بعض الاعتبارات بشأن هذه المسألة في ضوء حقائق الموقف في جنوب شرقي آسيا .

١٠١ ـ ونتيجة للكفاح ضد الامبريالية الأمريكية وضد هيمنة بكين ، فقد تمكن شعب كمبوتشيا من الحصول على استقلاله وحقه في تقرير المصير . وقد شهدت كمبوتشيا ، بعد انقضاء فترة عامين ونصف العام على قيام نظام لحكم شعبي حقيقي فيها ، تغييرات جذرية تقدمية ثابتة . وعادت الى الحياة من جديد غالبية الشركات التي دمرها نظام بول بوت ، كذلك فان التعليم والصحة والثقافة والنظام المالي قد عادت جميعها الى العمل . وقد أجريت انتخابات عامة في البلاد لمجلس الشعب ، وهو أعلى محفل تمثيلي ولسلطات الحكم المحلي . كما تم احياء الاقتصاد الوطني ، والثقافة والهياكل السياسية والاقتصادية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، التي تم دعمها عن طريق تشريعات الدستور الذي اعتمد في الدورة الأولى لمجلس الشعب .

١٠٢ ـ وقد تحددت المبادىء الأساسية للسياسة الخارجية في القانون الأساسي للبلاد ، وتتبع جمهورية كمبوتشيا الشعبية سياسة سلم وعدم انحياز ، وهي تؤيد علاقات حسن الجوار مع جميع الدول ، بما في ذلك بلدان جنوب شرقي آسيا ، على أساس مبادىء التعايش السلمي . وهي تبذل كل ما في وسعها لتحويل المنطقة الى منطقة سلم واستقرار .

١٠٣ ـ ان تصميم شعب كمبوتشيا ، الذي عانى من مأساة الابادة الجماعية خلال حكم جلادي بكين ، على عدم السماح للماضي المفزع بالعودة ، قد أحبط المحاولات المتعمدة والخبيثة لاعاقة استقرار الاوضاع في جمهورية كمبوتشيا الشعبية في المنطقة بكاملها . ان الدوائر الاستعمارية في الولايات المتحدة قد قامت بالاشتراك مع دعاة الهيمنة في بكين ، باثارة التوتر واحداث مواجهة في المنطقة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية . وهم يقومون بتهيئة بقايا عصابة بول بوت والقوات الخميرية الرجعية وامدادهم بالأسلحة . ان من يزودون هذه العصابة البائدة بالأسلحة وبصفة خاصة سلطات بكين ، يحاولون ان يرسخوا بؤرة من بؤر التوتر في العالم ، وهم يودون بقاء مناخ من العداء والكراهية وعدم الثقة بين شعوب جنوب شرقي آسيا . وفي هذه الظروف وحدها يمكن لمخططات دعاة الهيمنة أن تحقق أغراضها الرامية الى تقويض السلم والاستقرار .

١٠٤ ـ ان أهداف واشنطن أيضا تتلخص في استعادة مركزها السابق في جنوب شرقي آسيا ، واعادة الوجود العسكري السابق لها ، المباشر وغير المباشر وارهاب دول المنطقة وذلك من خلال أن تصور لها ما يسمى بالتهديد الفييتنامي ، وتبرير الجرائم التي اقترفتها أمريكا في الآونة الأخيرة في الهند الصينية ، ومحاولات التشكيك في صراع الشعب المشروع ضد المتدخلين . ولذلك ، نجد أن هناك صيحات انسانية تكشف هذا التلفيق بشأن مسألة كمبوتشيا .

١٠٥ ـ ولقد قامت الولايات المتحدة مؤخرا ، مع الصين والدوائر الرجعية في بعض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، بمحاولة جعل هذا الأمر في الصدارة ، وتصوير الموقف وكأن هناك معارضة حقيقية ضد سلطة الشعب في كمبوتشيا . وهناك محاولات لاستخدام بقايا عصابة بول بوت وأعوانها لتصبح جبهة موحدة مضادة للثورة . وفي ذلك مضيعة للوقت ، ولا يمكن اضفاء أية صفة شرعية على هذا النظام البائد مهما كانت الوسائل المستخدمة خسيسة وقذرة .

١٠٦ ـ وهناك جهود أخرى تبذلها الولايات المتحدة والصين لزعزعة الاستقرار في الهند الصينية وذلك بعقد ما يسمى « المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا » . في تموز/يوليه الماضي ، ان عقد ذلك المؤتمر في حد ذاته ، يعتبر أمرا غير عادي ويشكل انتهاكا سافرا للمبادىء الواضحة في الميثاق التي لا تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المستقلة ذات السيادة .

١٠٧ ـ وقد تم ايضاح ذلك في مذكرة قدمتها جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، منذ عدة أشهر ، الى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها ما يلي : « بالاضافة الى التدخل الصريح في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا ، فان عقد ذلك المؤتمر سوف يشكل عقبات اضافية في سبيل تطبيع الموقف في جنوب شرق آسيا ، وسوف يلحق ضررا بالحوار الذي بدأ مؤخرا بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا » . ولقد تأكدت صحة ما خلصنا اليه منذ ذلك الوقت بدرجة كبيرة .

١٠٨ ـ ولقد ذهب بعض من اشتركوا في المؤتمر الى المطالبة من فوق هذه المنصة ، بعودة نظام بول بوت الذي يفترض أن قادته قد أدركوا الآن أخطاءهم وعدّلوا نظرياتهم . وليس من العسير تخيّل مدى الكارثة التي يمكن أن تلحق بشعب كمبوتشيا اذا ما تم ذلك .

١٠٩ ـ ان الوثائق التي اعتمدها المؤتمر من شأنها فقط أن تحدث اللبس لدى الرأي العام العالمي . وبطبيعة الحال ، فان القرارات التي اتخذت ضد ارادة شعب كمبوتشيا وفي غياب ممثليه الشرعيين لن تكون لها أية قوة حقيقية على الاطلاق .

١١٠ ـ ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترفض تماما مقررات ما يسمى بالمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

١١١ ـ ان الأساس الواقعي الحقيقي لتسوية المشكلة الراهنة في منطقة الهند الصينية موجود فعلا ، وهو معروف للمشتركين في هذه الدورة . وهو وارد في بيان وزراء خارجية فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية بشأن مسألة

Digitized by UNOG Library

السلم والاستقرار والتعاون والصداقة في جنوب شرقي آسيا . والذي اعتمد في مدينة هوشي منه في كانون الثاني/يناير الماضي وتأكد في بيان وزراء الخارجية المنعقد في بنوم بنه في ١٤ حزيران/يونيه . واستلهاما من التصميم الهادف الى تحقيق نتائج عاجلة وايجابية من أجل السلام والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، فان بلدان الهند الصينية الثلاثة قد اقترحت على البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن تشترك في المؤتمر الاقليمي الذي يهدف الى حسم المسائل القائمة عن طريق التفاوض . وقد اقترح في هذا الاتفاق المشترك ، دعوة مراقبين للمؤتمر من بلدان أخرى ، كما اقترح كذلك دعوة الأمين العام للأمم المتحدة . واذا لم تكن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مستعدة ـ لأي سبب من الأسباب ـ لعقد مؤتمر اقليمي ، فان بلدان الهند الصينية الثلاثة مستعدة لاجراء مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن مجموعة واسعة النطاق من المشاكل .

١١٢ ـ ان اقتراحات فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، التي تتعلق بتوقيع معاهدة ثنائية بعدم الاعتداء لا تزال أمرا واقعا . ان تحقيق السلم المستقر الدائم في جنوب شرقي آسيا ، لابد وأن ينطوي على اعتراف بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالمبادىء السبعة التي وردت في المذكرة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ والتي قدمتها وزارة خارجية لاو والتي تم تفسيرها بالتفصيل في الجلسة ١٦ خلال المناقشة العامة في هذه الدورة من جانب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية السيد فون سيباسوت .

١١٣ ـ ان وفد بلادي ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يرى أنه من خلال الحوار والمفاوضات والمشاورات بين بلدان جنوب شرقي آسيا دون أي تدخل خارجي ، يمكن أن يوجد حل للمشاكل المشترك بينها . وينبغي أن توفر قرارات الجمعية العامة ، العون لدول المنطقة في هذه الجهود البناءة .

١١٤ ـ ان مشروع القرار الذي قدم الى الجمعية العامة لا يأخذ في الاعتبار الوضع الحقيقي للامور ، بل انه يعرقل ببساطة البحث عن أساس معقول ومقبول لتسوية سياسية حقيقية في جنوب شرقي آسيا ، لأنه يحتوي على أحكام تسمح بتدخلات واسعة النطاق في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ان وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية سوف يصوت ضد مشروع القرار هذا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠

الملاحظات

(١) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الخامسة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه ، وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الوثيقة S/14071 .

(٢) انظر : تقرير المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، نيويورك (من ١٣ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.81.I.20) ، المرفق الأول .

(٣) المرجع نفسه ، المرفق الثاني .

Digitized by UNOG Library